

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية  
الجلسة الرابعة  
المعقدة يوم الأربعاء  
٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١  
الساعة ١٠:٠٠  
نيويورك

## مختصر موجز للجلسة الرابعة

(أيرلندا)

السيد بيرك

الرئيس :

## المحتويات

### المناقشة العامة (تابع)

.../..

Distr. GENERAL  
A/C.2/46/SR.4  
31 October 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:١٥

المناقشة العامة (تابع)

- ١ - السيد منكلير (المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) : قال إنه جرى مؤخرًا ، في الاجتماع العادي السابع عشر لمجلس أمريكا اللاتينية ، وهو هيئة إدارة المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، المعقدة في كراكاس ، النظر في عملية التشاور والتنسيق في إطار المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، تحت عنوان التجارة الدولية . ومكنت هذه العملية الدول الأعضاء الـ ٣٦ في المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من تقديم جبهة موحدة واقتراحات مشتركة .
- ٢ - وأشار إلى اجتماع التنسيق بين دول أمريكا اللاتينية المعقد في كراكاس في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر بغية تحضير الموقف الإقليمي للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .
- ٣ - وتابع قائلاً إن المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد أثبتت قيمتها كمحفل للتشاور والتنسيق فيما بين بلدان المنطقة بشأن علاقاتها مع البلدان الأخرى ومجموعات البلدان الأخرى . وقال إنه يود في هذا الصدد أن يلفت الانتباه إلى الأنشطة المتعلقة بمبادرة الأمريكيتين ، وإعداد المشاريع في إطار اتفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي ، ومراقبة الوضع في أوروبا الشرقية وبده عملية لتنسيق العلاقات مع اليابان .
- ٤ - وقال إن الأمانة الدائمة للمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تقوم ، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، واليونيدو ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، بإعداد اقتراح يتعلق بسياسات وإجراءات التنمية سيقدم إلى الحكومات في المؤتمر الإقليمي المعنى بالتنمية ، الذي سيعقد في كراكاس في شهر تشرين الأول/اكتوبر .
- ٥ - وأضاف أن مجلس أمريكا اللاتينية بدأ ، قبل بضع سنين ، عملية تحليل واتخاذ قرارات في موضوع الملكية الفكرية انتهت في عام ١٩٨٩ إلى إنشاء ندوة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للسياسات والملكية الفكرية ولقد استطاعت الدول الأعضاء في المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الاجتماعين اللذين عقدتهما الندوة تنسيق سياساتها بشأن المفاوضات الجارية حالياً في إطار المنظمة العالمية

(السيد سنكلير)

للملكية الفكرية ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، والتوفيق بين قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر في المنطقة ووضع مخطط برنامج للتنسيق الإقليمي .

٦ - وقال إنه تم تحقيق خطوات كبيرة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في إطار المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، بما في ذلك إنشاء نظام معلومات في موضوع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (انغوسيلا) في الأمانة الدائمة .

٧ - وأضاف أن مجلس أمريكا اللاتينية نظر في موضوع البيئة وتعزيز التنمية القابلة للإدامة ، فعبر عن قلقه من القيود التي تضعها البلدان المتقدمة النمو على مصادرات البلدان النامية بحجة الاعتبارات البيئية .

٨ - ولقد قالت الأمانة الدائمة للمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بتشجيع تبادل الخبرة والمعلومات من أجل تحديد آليات تعزز التقاء عمليات التكامل الإقليمي المختلفة ، مما يعتبر أساسياً لتعزيز نمو المنطقة وتنميتها وقدرتها على المنافسة دولياً . وتعاون المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية منذ نشأتها في عام ١٩٧٥ مع الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، وخصوصاً مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وسيعزز ويوضح هذا التعاون نظراً لاتفاق التعاون الذي تم التوصل إليه بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة الدائمة للمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

٩ - السيد زياران (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إنه ، رغم خفة حدة التوتر السياسي بين الشرق والغرب ، لم يحصل أى تقدم على الصعيد الاقتصادي . فلمندة سنين ، صنع الركود وزيادة عبء الديون ، والنقل الصافي للموارد ، والفقر ، وسوء التنفيذ ، وهبوط أسعار السلع الأساسية ، والعجز في ميزان المدفوعات ، والحمائية ، الدول النامية من إعادة تشطيط نموها وتنويع انتاجها .

١٠ - وتابع قائلاً إنه لمن دواعي السخرية أن تشجع الأمم النامية على اعتماد اقتصادات موجهة نحو السوق وتنويع مصادراتها ، بينما تحررها الحمائية من حرية الوصول إلى الأسواق الدولية . فيجب أن يكون هناك نظام تجاري متعدد الأطراف خال من التمييز والحمائية ، من شأنه تسهيل مزيد في المشاركة من قبل الدول النامية بما

(السيد زياران ، جمهورية ايران الاسلامية)

يتافق مع ميزاتها النسبية ، وقال إن التكامل الاقتصادي الاقليمي يفرض قيودا على التجارة الحرة . فبفية تخفيف الاشار السلبية لتلك السياسات على البلدان النامية ، ينبغي أن تستفيد مادراتها من المعاملة التفضيلية .

١١ - وأضاف أن حصائل صادرات المواد الأولية حيوية للنمو والتنمية . إذ أنها في حالات عديدة ، تشكل مصدر الدخل الوحيد الذي يمول التنمية الاقتصادية للبلد . ويجب اجراء مفاوضات بين مشتري المواد الخام ومستهلكيها من أجل ايجاد سوق بأسعار منصفة ، خاليا من تلاعب الدول المتقدمة النمو المسبق لعدم الاستقرار وتقلب الأسعار ، كذلك فإنه لا يمكن أن تدوم الجهود الوطنية من أجل حل المشاكل الاقتصادية ، مهما تكون قوية ، دون مساعدة بيئية اقتصادية مواتية . وقال إن المناخ الاقتصادي الدولي ليس قادرا بعد على تلبية حاجات المجتمع الدولي . لذلك ، يجب إصلاح النظام القائم لكي تستطيع البلدان النامية تكريس مواردها الفعلية والكامنة لمهمة تنميتها هي نفسها .

١٢ - وتابع قائلا إن البلدان النامية أرغمت على وقف برامجها الإنمائية من أجل سد الديون الخارجية . فيجب عاجلا صياغة استراتيجية شاملة ودائمة ، لإيقاف حجم الدين وخدمتها . ولقد تضاعل بحدة تدفق الموارد المالية إلى الدول النامية . فAlan ، توجه معظم تلك الموارد إلى الأمم المتقدمة . وفي حين يجب تشجيع استثمار الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية ، يجب أن تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية الهدف المتفق عليه وهو ٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي .

١٣ - كما يمكن للمؤتمر الدولي المقترن حول تمويل التنمية في البلدان النامية أن يكون بمثابة منصة إطلاق لاستثمار النمو والتنمية في تلك البلدان . وكذلك فإنه يجب استغلال فرص التعاون الاقتصادي والتكنولوجيا فيما بين البلدان النامية بشكل أكثر فعالية . ويمكن لمنظمة الأمم المتحدة والبلدان المانحة أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد .

١٤ - وأضاف أن المفاوضات التي جرت أثناء الدورة الثالثة ، للجنة التحضيرية للمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لم تكن مشجعة . اذ لم يول انتباه يذكر للمسائل التي تهم البلدان النامية ، على سبيل المثال نقل التكنولوجيا وآليات التمويل . فلكي تكون حصيلة المؤتمر ايجابية ، يجب أن تؤخذ المصالح المتبادلة بعين الاعتبار على الوجه الصحيح خلال المفاوضات .

## (السيد زياران ، جمهورية ايران الإسلامية)

١٥ - وقال إن التطورات السياسية قد بعثت الأمل في أن تستخدم الموارد التي كانت مخصصة يوماً للمنافس العسكري لحل المشاكل الاقتصادية في الأمم النامية . إلا أن الحال لم تكن كذلك ، جزئياً لأنه ما زال ينظر إلى العالم من خلال المنظور القديم إذ أن المسائل الدولية التي هي سياسية إلى حد كبير تعطى أولوية على المشاكل الاقتصادية الموجودة في البلدان النامية ، التي تعتبر جانبية . فكثير من الناس يموتون جوعاً ، ومن سوء التنفيذ وقلة الرعاية الصحية دون أن يلاحظ ذلك أحد وفضلاً عن ذلك ؛ ظهرت البلدان المتقدمة النمو نفسها ترددًا حيال بحث المسائل التي تهم العالم النامي .

١٦ - وأضاف أنه من أجل تغيير الوضع ، تعتبر الإرادة السياسية شرطاً أساسياً ، وليس القرارات أو الإعلانات التي لا تحترم ولا تنفذ . وأنهى كلامه قائلاً إن الدورة الشاملة للأونكتاد ستتيح فرصة فريدة لبحث المشاكل الاقتصادية الدولية بطريقة تعالج فيها العيوب المذكورة وخلق بيئة مواتية وعادلة تتحقق فيها البلدان المتقدمة النمو والنمائية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

١٧ - السيد لاقروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن التقدم المذهل الذي حققه الديمقراطي في عدد لا ينفك يتزايد من بلدان العالم ومناطقه أدلى بإعادة تقويم كبيرة لما كان يُنظر إليه حتى فترة قريبة كبيهية سياسية ثابتة . وعلاوة على ذلك ، فإن فشل الاقتصاد المخطط الذي يتجاهل القوانين الاقتصادية الأساسية قد تم اثباته نهائياً وبدون أدلة ذلك . وقال إن على التغيرات الكاسحة الممّضية لإقامة اقتصاد مبني على تتصدر اهتمامات الأمم المتحدة ، التي عليها أن تعيد توجيه برامجها لدعم تلك العملية .

١٨ - وتابع قائلاً إنه وللمرة الأولى في تاريخ البشرية ، تتوفر فرصة لإيجاد تكافل حقيقي داخل نظام اقتصادي عالمي يوفر مستوى معيشة لائقًا للأمم كلها . ومثال ذلك إعادة دمج الاتحاد السوفيتي في الهيكل الاقتصادي العالمي . وليس من المبالغ فيه القول إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد بدأ عهداً جديداً في تنميته . ويجري الآن إعداد معايدة لاتحاد دول ذات سيادة ، كما أنشئت أجهزة حكم جديدة للمرحلة الانتقالية . وتشكل رغبة غالبية الجمهوريات في الحفاظ على روابطها الاقتصادية وفي المشاركة في إقامة الاتحاد الاقتصادي سبباً رئيسياً للأمل في المستقبل وعملاً هاماً للاستقرار . ومن النقاط الرئيسية التي تتضمنها معايدة الاتحاد التي صرحت في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ ، سياسة اقتصادية منسجمة ، ونظام قانوني مشترك

(السيد لاقروف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

للنظام الاقتصادي ، ونظام للأعمال الحرة والملكية الخاصة ، واستعمال الروبل كعملة مشتركة في نظام نقد موحد ، وتنسيق التجارة الخارجية ، وسياسة الصرف الأجنبي ، بغية دمج الاقتصاد السوفيatic في الاقتصاد العالمي ؛ وهكذا توفر المعاهدة الضمانات التي يتطلبها العالم الخارجي ؛ لإقامة علاقات مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

١٩ - كما قال إن الجمهوريات ستشارك بالتساوي في الاتحاد الاقتصادي لإقامة سوق مشتركة ولن يكون الاتحاد كياناً غير منظم ، بل ستكون له ميزانية مشتركة وسلطات مركزية وهي : لجنة اقتصادية مشتركة بين الجمهوريات ، واتحاد مصري (مكون من المصارف المركزية) وهيئة تحكيم . وسيتولى الاتحاد مسؤولية جميع التزامات الاتحاد السوفيatic الاقتصادية الخارجية الراهنة .

٢٠ - وأضاف قائلاً إنه من أجل إنجاز هذه الأهداف ، يجب بدون تأخير اتخاذ خطوات لتخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعانيها البلد ، سعياً لوضع القواعد الاقتصادية للتغيير الديمقراطي . ستجمع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الجمهوريات ، التي ستشرف على كل المسائل المتعلقة بالتعاون بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والجمهوريات والدول الأخرى ، حسب الاقتضاء ، مع الشركاء التجاريين للاتحاد السوفيatic لتشجيع التعاون الدولي في عملية الإصلاح . ويتوقع أن يحصل تعاون أعظم مع المنظمات الاقتصادية المتعددة الأطراف والهيئات الاقتصادية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

٢١ - وقال أيضاً أنه تم اتخاذ الخطوات الأولى في طريق طويل نحو اقتصاد عالمي جديد ، وأن اجماعاً على الأهداف والمبادئ والطراقيات الأساسية لضمان التقدم الاجتماعي والاقتصادي بدأ ينبع : اقتصاد سوقي ، ومجتمع ديمقراطي ، والقضاء على العبء الذي وضعه الإنفاق العسكري على الاقتصاد ، واعطاء الاقتصاد مزيداً من التوجّه البيئي ، وتقنيات موضوعة لإقامة شبكات من السلامة الاجتماعية للذين يحتاجون إليها .

٢٢ - وأعرب عن ارتياحه لكون الأمم المتحدة قد ساعدت على تطوير فلسفة جديدة للتعاون الاقتصادي باعتمادها ، بتوافق الآراء ، إعلان الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة . ويجب أن يكون للأمم المتحدة دور سياسي كبير في بلوغ أهداف مثل "الإنفراج الاقتصادي" ، والقضاء على التباينات في الاقتصاد العالمي والقضاء على الفقر . كما يجب أن يركز تدخل الأمم المتحدة على المجالات التي يكون فيها للمنظمة

(السيد لا فروف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ميزة نسبية على الاليات المتعددة الاطراف الأخرى . ويجب على الامم المتحدة لا تتنافس مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اللذين يسيطران على غالبية الموارد المتعلقة الجوانب واللذين يملكان شروة من الدراية والخبرة في الاصلاح الاقتصادي . وقامت مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة من جهتها ، بوضع مجموعة من القواعد التي تحسن باستمرار ، بغية تنظيم تدفقات التجارة الدولية وآليات لمراقبة الالتزام بهذه القواعد .

٣٣ - وتتابع كلمته قائلا إن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة هي تسهيل انسجام المصالح الاقتصادية للمجتمع الدولي بأكمله . إذ مما لا شك فيه أن الاستقرار والأمن العالميين والإقليميين غير ممكرين إلا على قاعدة اقتصادية سليمة . وينبغي أن يعكس هذا المفهوم في البرامج المحددة لمنظومة الأمم المتحدة وفي صلات أوشقي بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للمنظمة ، من جهة ، وبين أنشطتها الإنسانية وأنشطة حفظ السلام من جهة أخرى .

٣٤ - وقال إن على الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة أن تساعد على جعل الأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة أكثر فعالية وإنتاجية . كما يجب أن تترك وراءها تركة الحرب الباردة التي أعادت أنشطة المنظمة في المجال الاقتصادي وغيره . وعلى اللجنة الثانية ، في عام ١٩٩١ ، أن تتولم إلى توافق آراء حول المسائل التي أصبح حلها على وشك التتحقق ، كما عليها أن تقوم بكل جهد لتحقيق توازن بين أولويات الدول ومجموعات الدول المختلفة . وعلى الدورة الحالية أن تشجع التعاون مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مجالات مثل الاعمال الحرة وحماية البيئة والمشاكل التي سببتها حادثة تشيرنوبيل ، وتنسيق المساعدة في حالات الطوارئ ، وتعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية . وقال إن وفده يتوقع أن تقدم التوصيات ذات الصلة لحل مشاكل الديون الخارجية والتجارة الدولية والتنمية والفقر . كما أنه يجب أن تستوامل الجهود لإعادة تشكيل هيكل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة .

٣٥ - السيد مونتانيو (المكسيك) : قال إن التغيرات الكبيرة في الساحة السياسية الدولية تتبع فرصة فريدة لتعزيز التعاون الدولي . وعلى الرغم من أن الخريطة السياسية لفترة ما بعد الحرب قد أهولت ، فإن التباينات الاقتصادية والاجتماعية

## (السيد مونتانيو ، المكسيك)

بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ما زالت تزداد عمقاً . فيجب أن يوضع حد للنزعة الخطيرة إلى تمركز النمو الاقتصادي . ويمكن أن يحل محل القطبية الثنائية العقائدية القديمة تقسيم بين الشمال ، الغني برأوس الأموال والتكنولوجيا ، والجنوب الفقير المحروم من امكانيات التقدم .

٢٧ - وأضاف أنه تم اتخاذ بعض الخطوات لحل المشاكل الخطيرة التي تسببها الديون الخارجية ، والتي أعاقت النمو في غالبية البلدان النامية . فاعتمدت أمم نامية عديدة سياسات جذرية لتجارة تجارتها ، فلم تلق استجابة ملائمة من المشاركين الكبار في التجارة الدولية ، مما زال هناك تشوهات وعواقب خطيرة في وجه تحقيق نظام مفتوح وغير تميّزي للتجارة الدولية . وستختتم جولة أوروغواي من المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أعمالها بعد وقت معقول ، وينبغي أن تعكس نتائجها توازناً بين المجموعات الخمس عشرة المفاوضة .

٢٨ - وأضاف قائلاً إنه في هذا الوقت الذي تجري فيه تغييرات كبيرة ، باشرت الأمم المتحدة عملية من التكيف والتعزيز . ولقد صادت المكسيك هذه العملية ، التي تعزز النظام المتعدد الأطراف وتعيد تأكيد مبادئ القانون الدولي الأساسية المكرسة في الميثاق . وقال إن المكسيك مستعدة للمشاركة في عملية الاصلاح هذه من أجل خلق أمم متحدة قوية ومرنة . ويجب أن يتواصل البحث عن حلول للمشاكل القائمة ، منذ زمن طويل ، من دون الضرر بمسائل أخرى كالبيئة ، على سبيل المثال .

٢٩ - وتابع كلمته قائلاً إن المكسيك تولي أهمية كبيرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية القادم . ويجب إبداء مزيد من المرونة والارادة السياسية من أجل التوصل إلى اتفاقات موضوعية تقوم بحماية مصالح الأجيال الحالية والقادمة . ومن أجل التغلب على أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي العميق التي تميز الساحة الدولية ، من المطلوب وجود جو من التعاون والارادة السياسية الحازمة . فيجب تعزيز اتجاه الاقتصاد المدؤل ، ويجب عدم ادخال أي جهد من أجل عدم فقدان فرصة جعل التكافل معادلة ذات نفع متبادل . وأنهى كلامه قائلاً إن الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، يجب أن يرثدا جهود مجتمع الأمم ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية جعل التعاون الدولي أكثر عدلاً ، وأكثر مشاركة .

٣٠ - السيد دوراني (جيبيوتي) : قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي الذي يسعى إلى ضمان أمنه الجماعي ، أن يسعى أيضاً إلى ضمان الإزدهار العام . إذ تحتاج البلدان النامية ، وخاصة الأقل نمواً منها ، إلى مساعدة اقتصادية من جانب البلدان الأكثر غنى .

٣١ - وقال إن منظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة قد أعلنت أنها تحتاج لتلبية الحاجات الأساسية لثلاثين مليون أفريقي مهددين بالجوع ، إلى ٥,٥ مليون طن من الأغذية . وحتى الان تم التعهد بالكاد بـ ٣,٥ مليون طن من الأغذية من جانب المنظمات والجهات المانحة . وفي مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقدته البلدان الاقتصادية الكبيرة السبعة في تموز/ يوليه ، في لندن ، صدر إعلان لدعم بلدان القرن الأفريقي التي أصيبت بكارث طبيعية ؛ فدعت الأمانة العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان عندئذ بعقدها مؤتمراً للجهات المانحة في نيويورك .

٣٢ - وأضاف أن المطلوب هو اقتراحات محددة لكي تستطيع أفريقيا أن تخافر نفسها من ورطتها الاقتصادية . ولقد دعا برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ إلىبذل جهود متضامنة من قبل بلدان المنطقة والمجتمع الدولي . ولقد وضع البرنامج تحدياً حقيقياً أمام منظومة الأمم المتحدة بآجمعها ، التي وفرت لافريقيا عام ١٩٩٠ أكثر من ٥٠ في المائة (١,٥ بليون دولار أمريكي) من المعونة الجمالية ، مقارنة مع ٤٠ في المائة (١,١ بليون دولار أمريكي) عام ١٩٨٦ . إلا أنه على الرغم من التقدم الحاصل ، يبقى الكثير مما ينبغي تحقيقه ، إذ أن الآثار الإيجابية القليلة التي كانت لبرنامج عمل الأمم المتحدة ، من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا على اقتصادات أفريقيا ، عادلتها الآثار السلبية للمعوامل المحددة الداخلية والخارجية على السواء . وأنهى كلامه قائلاً إن أفريقيا تعاني من آثار المشاكل الهيكلية ومن أوضاع صعبة في الميزانية ، ومن ضائقة نمو الصادرات ، ومن تدهور شروط التبادل التجاري ، ومن أحوال مناخية غير مواتية ومن نزاعات محلية وهجرة أفواج كبيرة من اللاجئين ، وهذه كلها مشاكل مألوفة لهذا البلد .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥